# اقتصاد

## المقاطعة تمحو نصف أرباح «أميركانا»

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

قالت شركة مطاعم أميركانا العالمية، التي تشغل علامات تجارية أميركية لمطاعم الوجبات السريعة في الشرق الأوسط، إن صافي ربحها للربع الثالث انخفض 54,3% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وسط مقاطعة المستهلكين بالمنطقة للعلامات التجارية الأميركية، بعد الإبادة التي تقوم بها إسرائيل في غزة، ولاحقاً في لبنان. وفي بيان، قالت الشركة، التي تشغل علامات تجارية من بينها كنتاكي وكرسبي كريم وبيتزاهت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكازاخستان، إنها حققت صافي ربح عائد لمساهمي الشركة الأم قدره 37,4 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2024.

وبلغت إيرادات أميركانا للأشهر التسعة الأولى من 2024 نحو 1,61 مليار دولار، بانخفاض 15,2 % مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وقالت الشركة إن «الوضع الجيوسياسي الإقليمي الراهن والتباطؤ في الطلب الاستهلاكي» أثر بنمو إيراداتها. وأميركانا مدرجة في السعودية وأبوظبي، حيث انخفضت أسهمها 24% هذا العام. واستهدفت حملات مقاطعة في العديد من الدول العلامات التجارية الأميركية احتجاجاً على الدعم الأميركي للعدوان الإسرائيلي، وخاصة هجومها المستمر على غزة ولبنان والضفة الغربية وحرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها. وقالت مصادر لـ«رويترز» في مارس/ آذار إن المقاطعة أثرت بمجموعة الشايع الخليجية العملاقة للبيع بالتجزئة، التي تدير «ستاربكس» في المنطقة، مما حمل الشركة على شطب أكثر من ألفي وظيفة.

وقالت «ستاربكس» في يناير/ كانون الثاني إن الحرب ألحقت ضرراً بأعمالها في المنطقة، وجعلتها غير قادرة على تحقيق توقعات السوق المتعلقة بنتائج الربع الأول. كما واجهت العلامات التجارية للمشروبات الغازية الأميركية، التي ينظر إليها البعض باعتبارها رموزاً للولايات المتحدة، تحديات في العام الماضي مع هبوط مبيعات كوكاكولا في مصر، وتوقف النمو الإقليمي السريع لمنافستها بيبسي.

وخفضت شركة بيبسيكو الأميركية للمشروبات الغازية والأغذية توقعاتها لإيراداتها، نتيجة للمقاطعة، حيث أكدت أن الإيرادات للعام بأكمله من المتوقع الآن أن ترتفع بنسبة مئوية منخفضة أحادية الرقم، تراجعاً من هدف بيبسيكو السابق البالغ 4%. وأعلنت شركة نستلة السويسرية لصناعة المواد الغذائية، الأسبوع الماضي، أن مبيعاتها تأثرت هذا العام بسبب مقاطعة الشركات المرتبطة بإسرائيل. وقالت إنها شهدت الآن تباطؤاً في مقياس النمو الداخلي الحقيقي، نتيجة «لتردد المستهلكين تجاه العلامات التجارية العالمية، المرتبط بالتوترات الجيوسياسية». وشهد التباطؤ انخفاض معدل النمو الفعلي لشركة نستلة من 2,2% في الربع الثاني من هذا العام إلى 1,3% في الربع الثالث، حتى مع توقع المحللين ارتفاع المقياس، وفق موقع «ماركت ووتش». ووفق تتبع «العربي الجديد»، سجّل سهم ستاربكس أدنى مستوياته منذ بداية الحرب على غزة في السابع من مايو/ أيار 2024 حيث سجل السهم 72,5 دولاراً هبوطاً من 114,2 دولاراً في 24 إبريل/ نيسان 2023. وأعلنت شركة ماكدونالدز للوجبات السريعة هبوط مبيعاتها خلال الربع الثاني من 2024، للمرة الأولى منذ عام 2020، بنسبة 1% وهو ما يقل عن توقعات المحللين للنمو المتواضع.

(ما اكزيو/ Getty)

## تضخم حاد في ألمانيا

ارتفع معدل التضخم في ألمانيا، أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، بشكل حاد في أكتوبر/تشرين الأول، ليصل إلى 2,4%، مقارنة بـ1,8% في أكتوبر/تشرين الأول، على خلفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وفي فرنسا، ارتفعت أسعار المستهلك بشكل طفيف إلى 1,5% هذا الشهر، مقارنة بـ1,4% في سبتمبر/أيلول. فيما سجلت سلوفينيا معدل تضخم بلغ صفراً بالمئة في أكتوبر/تشرين الأول، وفقاً لمكتب الإحصاء الأوروبي. وارتفع معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو ككل أكثر من المتوقع في أكتوبر/ تشرين الأول، بسبب ارتفاع تكاليف المواد الغذائية، لكنه يظل متماشياً مع هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%. وأشار مكتب الإحصاء الأوروبي إلى أن زيادات أسعار المستهلكين على أساس سنوي في منطقة العملة الموحدة التي تضم 20 دولة بلغت 2% في أكتوبر/تشرين الأول، ارتفاعاً من 1,7% في سبتمبر/أيلول.

## أخبار

**شركة سامسونغ للإلكترونيات**، قالت إن أرباحها في الربع الثالث قفزت عن العام الماضي لكن وتيرة التعافي ضعفت عن الربع السابق، وذلك في وقت تكافح فيه الشركة للاستفادة من طفرة الذكاء الاصطناعي التي استفاد منها منافسون في مجال الرقائق. وأعلنت أكبر شركة في العالم لتصنيع شرائح الذاكرة والهواتف الذكية وأجهزة التلفزيون الخميس عن تحقيق أرباح تشغيلية بلغت 9,2 تريليونات وون في الفترة من يوليو/ تموز إلى سبتمبر أيلول، مقابل 10,4 تريليونات وون في الربع السابق. وجاءت نتيجة الربع الثالث أعلى قليلا من التقديرات الأولية لسامسونغ البالغة 9,1 تريليونات وون التي أعلنتها في وقت سابق من هذا الشهر، والتي كانت أقل من توقعات السوق في ذلك الوقت. (الدولار = 1380 وون)

**معهد الإحصاء التركي**، أعلن الخميس أن إيرادات السياحة في تركيا ارتفعت 3,9% إلى 23,22 مليار دولار في الربع الثالث من العام، وفي عام 2023، قفزت الإيرادات 17% مقارنة بالعام السابق إلى مستوى قياسي بلغ 54,32 مليار دولار.

**ديوان الحبوب**، مشتري الحبوب الحكومي في تونس، طرح مناقصة عالمية لشراء نحو 75 ألف طن من القمح الصلد. وتم تحديد الموعد النهائي لتقديم عروض الأسعار في الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني. وطلبت تونس توريد القمح على ثلاث شحنات زنة كل منها 25 ألف طن، على أن يكون الشحن في الفترة من 20 نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 25 ديسمبر/ كانون الأول.

**إدارة معلومات الطاقة الأميركية**، أكدت في بيانا تها أن واردات الولايات المتحدة من الخام السعودي هبطت إلى 13 ألف برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 25 أكتوبر/ تشرين الأول. ومن المتوقع أن تنهي الواردات أكتوبر عند 160 ألف برميل يوميا، وهو ثاني أدنى مستوى شهري على الإطلاق وفقا لبيانات من شركة كبلر لتتبع السفن.

## عن إفلاس أميركا وفوز ترامب وقفزات الذهب

**مصطفى عبد السلام**

هل هناك علاقة بين التصريحات الأخيرة للملياردير الأميركي إيلون ماسك، وما يحدث في سوق الذهب والعملات الرقمية من قفزات سعرية؟ وهل هناك علاقة بين كل تلك الأمور والقلاقل التي تصاحب الانتخابات الرئاسية الأميركية المقرر اجراؤها خلال أيام؟

بالطبع، هناك علاقة تربط بين كل هذه الأمور وغيرها، فماسك أثرى أثرياء العالم، وتصريحاته التي حذّر فيها، الأحد الماضي، من أن الولايات المتحدة باتت على شفا الإفلاس، يجب أن تؤخذ بجدية، خاصة أنه وصف حجم الدين العام الأميركي وأعباء خدمته بـ«حالة طوارئ مالية»، واتهم الحكومة بأنها تُهدر أموال الشعب، بعد أن بلغ حجم الدين 35,7 تريليون دولار، ومدفوعات الفوائد عليه تريليون دولار سنوياً، وهو ما يعادل 23% من حصيلة الضرائب الفيدرالية. تحذير ماسك من إفلاس أميركا ليس الأول من نوعه، ففي أغسطس/آب، قال إن الولايات المتحدة تقترب بسرعة من الإفلاس بسبب الإفراط في الإنفاق الحكومي، وإن الحكومة تخطط لزيادة الدين بمقدار 16 تريليون دولار أخرى بحلول 2035، وإنه بالمعدل الحالي للإنفاق، تقترب أميركا بسرعة من الإفلاس.

أزمة الدين الأميركي باتت تشكل صداعا مزمنا لصناع القرار والمهتمين بمستقبل أكبر اقتصاد في العالم، خشية أن يتدهور الوضع المالي ويتحول إلى كارثة لا تمكن السيطرة عليها، وباتت الأزمة تفرض نفسها وبقوة على المعركة الانتخابية الحالية.

في مقابل المخاوف المتعلقة بضخامة الدين العام في الولايات المتحدة، زاد إقبال المستثمرين على أدوات الاستثمار البديلة للدولار، ومنها الذهب والعملات الرقمية، فقد ارتفعت أسعار الذهب إلى مستوى قياسي هو ألفين و800 دولار للأوقية يوم الأربعاء، في ظل حالة عدم اليقين بشأن الانتخابات الرئاسية، وتزايد الطلب على شراء المعدن الأصفر، وتراجع سعر الدولار وعوائد السندات الأميركية، وهناك توقعات بأن يصل السعر إلى ثلاثة آلاف دولار مع نمو الطلب العالمي وتوقعات خفض الفائدة على الدولار، وعودة الصين إلى شراء المعدن الأصفر. وفي سوق العملات الرقمية، شهدت الأسعار قفزات، فسعر بيتكوين تجاوز 72,3 ألف دولار، والعملة الرقمية الأشهر تقترب من تحقيق أعلى مستويات في تاريخها. وهناك عودة قوية لأصحاب الأموال نحو شراء العملات المشفرة التي يدعمها ترامب بقوة. شريحة من المستثمرين حول العالم باتت تخشى الاستثمار في الدولار، وقد ترتفع تلك المخاوف في حال وصول ترامب إلى البيت الأبيض، حيث من المتوقع أن تتسبب سياساته في إثارة حروب اقتصادية وتجارية حول العالم، خاصة مع الصين والاتحاد الأوروبي.

## صندوق النقد الدولي: لا نقاش حول زيادة قرض مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

رد صندوق النقد الدولي على توقعات زيادة حجم قروضه الحالية الممنوحة لمصر، حيث أكد أنه من السابق لأوانه مناقشة زيادة قرض مصر البالغ ثمانية مليارات دولار. وقال جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق، إن أي مناقشات لزيادة حجم البرنامج الإجمالي بين مصر والصندوق حالياً تُعدّ سابقة لأوانها.

وكان صندوق النقد الدولي قد رفع حجم قرضه لمصر من ثلاثة مليارات دولار إلى ثمانية مليارات في مارس/آذار 2024، مع إعلان البنك المركزي المصري أنه سيسمح بتحرير جديد في سعر الصرف وسط تصاعد أخطار الآثار الناجمة عن استمرار الحرب بين إسرائيل وغزة. وكان مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، قد كشف الأربعاء عن أن المراجعة والتفاوض مع صندوق النقد الدولي لا يتضمنان الحصول على أي مبالغ جديدة ولا قروض إضافية أو أي شيء، لكن ما جرى الحديث عنه هو الرغبة في مراجعة الالتزامات والمستهدفات وتوقيتات تحقيقها طبقا للظروف والمستجدات، بحيث أصبح المواطن المصري لا يستطيع تحمل مزيد من الأعباء الإضافية خلال الفترة القادمة، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية. وأكد رئيس الوزراء، خلال مؤتمر صحافي الأربعاء، أن مناقشات وزراء المجموعة الاقتصادية ومحافظ البنك المركزي مع فريق صندوق النقد الدولي في واشنطن الأسبوع الماضي كانت بناءة، حيث طرحوا إطالة أمد بعض الإجراءات من أجل تخفيف الظروف غير المسبوقة الموجودة الآن، مشيراً إلى أن الأسبوع القادم سيشهد زيارة رسمية من المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي إلى مصر، ويعقب زيارتها مباشرة وصول فريق المراجعة من الصندوق لبدء إجراءات المراجعة الرابعة للبرنامج مع الصندوق. وأوردت رويترز، الخميس، أن برنامج صندوق النقد يحقق تقدماً، مشيرة إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي في الآونة الأخيرة كان قد أشار إلى أن البلاد قد تضطر إلى إعادة تقييم برنامج قرضها الموسع إذا لم تأخذ المؤسسات الدولية في الاعتبار التحديات الإقليمية غير العادية التي تواجهها البلاد. ونقلت رويترز عن أزعور قوله في دبي، رداً على سؤال عما إذا كان واثقاً من قدرة مصر على تحقيق أهداف برنامجها، إن من المتوقع أن تتحسن الظروف الاقتصادية في مصر، وإنه من السابق لأوانه مناقشة أي تغييرات في حجم البرنامج.

مال وسياسة

# وزير الصحة اللبناني: نحتاج 20 مليون دولار شهرياً

**يواجه القطاع الصحي اللبناني تحديات واسعة، في ظل قصف إسرائيل العديد من المستشفيات، وازدياد عدد المرضى وهجرة الأطباء وأزمة الكهرباء المتفاقمة**

بيروت ـ **أنديرا الشوفي**

أكد وزير الصحة العامة اللبناني، فراس الأبيض، في حديث خاص لـ«العربي الجديد» أن الوزارة تسعى إلى تأمين الأدوية للأسر المحتاجة والنازحين عبر مراكز الرعاية الأولية، أو من خلال برامج ميدانية في مراكز الإيواء، وأشار إلى أن أسعار الأدوية ما زالت ثابتة ولم يطرأ عليها أي تغيير، موضحاً أن المشكلة تكمن في انخفاض القدرة الشرائية لدى أصحاب الدخل المحدود، نتيجة فقدان وظائفهم أو النزوح القسري. وأشار الأبيض في حديثه الخاص إلى أن مخزون الأدوية الحالي يكفي لمدة أربعة أشهر، بشرط عدم فرض أي حصار، وأكد أنه خلال مؤتمر باريس الأخير طالب بدعم القطاع الصحي، لافتاً إلى أن تأمين احتياجات القطاع الصحي يتطلب ما بين 18 إلى 20 مليون دولار شهرياً. وبحسب تصريحات الوزير فإن المساعدات الطارئة تسهم بشكل كبير في تجاوز هذه المرحلة الصعبة إذا حصل لبنان على الدعم المطلوب. وأوضح الأبيض أن النازحين المقيمين في المنازل أو المستأجرين يمكنهم التوجه إلى مراكز الرعاية الأولية التابعة لوزارة الصحة للحصول على الأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية. كما أوضح أن الوزارة تغطي تكاليف العلاج في المستشفيات، خاصة لجرحى الحروب، حيث كانت التكاليف قبل العدوان تُغطى بنسبة 25% من قبل المريض، مؤكداً أنه تم تأمين الاحتياجات اللازمة في هذا الإطار، وتعمل الوزارة على تخفيف الأعباء عن المرضى النازحين قدر الإمكان. وفي ما يتعلق بأدوية الأمراض السرطانية والأدوية المزمنة، ذكر الأبيض أنه تم نقل المرضى إلى المستشفيات الحكومية. وأضاف أن مرضى السرطان كانوا يحصلون على أدويتهم في مناطقهم قبل الحرب، لكن اليوم يتم توزيع الأدوية في المناطق التي نزحوا إليها.

ويعاني القطاع الصحي في لبنان من ضغوط غير مسبوقة، تفاقمت بشكل كبير نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023. وفي ظل أوضاع اقتصادية خانقة أصلاً تمر بها البلاد منذ العام 2019، تجد المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية نفسها أمام تحديات جسيمة تتمثل في نقص الإمدادات الطبية، انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وارتفاع الاحتياجات الصحية للنازحين والمصابين. وإلى جانب المصاعب اللوجستية والاعتداءات المباشرة، يعاني الطاقم الطبي نفسه من ضغوط نفسية واجتماعية حادة بسبب النزوح القسري وتدمير المستشفيات التي كانوا يعملون بها. من بين هؤلاء، يروي الدكتور حسن، وهو طبيب جراحة أعصاب سابق في أحد المستشفيات الخاصة في جنوب لبنان، معاناته المستمرة منذ بدء التصعيد في أكتوبر/تشرين الأول 2023. يروي حسن أن بعض الأطباء، بمن فيهم زملاؤه، اضطروا إلى مغادرة البلاد بحثاً عن فرص عمل في الخارج، إذ لم تعد المستشفيات المحلية قادرة على دفع رواتبهم أو تأمين الحد الأدنى من الحماية لهم. ويتابع: «الوضع النفسي لنا نحن الأطباء مرهق للغاية؛ فأنت تواجه الموت كل يوم دون أن تمتلك الأدوات الكافية لإنقاذ الأرواح، وبذات الوقت، أنت قلق على سلامة أسرتك ومستقبلك المهني». وتتفاقم هذه الأزمة في ظل النقص الحاد في المستلزمات الطبية وغياب الوقود اللازم لتشغيل الأجهزة الحيوية. يوضح الدكتور حسن أن «بعض الأجهزة توقفت عن العمل بسبب انقطاع الكهرباء، بما في ذلك أجهزة غسيل الكلى، مما أجبرنا على تحويل المرضى إلى مناطق بعيدة مثل بيروت».

من جانبها، قالت مها، وهي ممرضة في مستشفى مرجعيون الحكومي، إنهم كانوا يعانون من صعوبات شأنهم شأن باقي اللبنانيين، وخاصة مع بدء العدوان على جنوب لبنان في أكتوبر/تشرين الأول 2023. وتشرح أن المستشفى كان في كامل جهوزيته حيث كان يستقبل المرضى والجرحى، وكان الطاقم الطبي يلبّي جميع النداءات، واستمررنا بهذه الوتيرة إلى أن وقعت ضربة بالقرب من المستشفى، مما أسفر عن استشهاد مسعفين من الهيئة الصحية. على إثر ذلك، تم اتخاذ قرار بإقفال المستشفى وإخراجه عن الخدمة، وهو قرار خلّف العديد من السلبيات؛ ففقدت المنطقة خدماتها الطبية، بالإضافة إلى ذلك، تضرر الطاقم الطبي نفسه بفقدان وظائفهم ومصدر دخلهم الأساسي الذي يعيلون به أسرهم. من جانبه، صرّح مدير مستشفى النبطية الحكومي، حسن وزنة، في حديث خاص لـ«العربي الجديد»، أن الوضع الحالي صعب للغاية نتيجة القصف المستمر على النبطية والقرى المحيطة بها، حيث خلّف دمارا كبيراً وتسبّب بأضرار جزئية للمستشفى بسبب قرب القصف، وأوضح أن المستشفى نجح في تأمين الأدوية والمستلزمات الطبية قبل بدء التصعيد، مما وفّر مخزونًا يكفي لمدة شهرين، مؤكداً أنه يتم تأمين الاحتياجات الأخرى من خلال منظمات دولية مثل أطباء بلا حدود أو الصليب الأحمر الدولي، إضافة إلى جهود إسعاف المستشفى. وأشار المدير إلى أن المستشفى فقد بعض أفراد الطاقم التمريضي، فيما أصيب آخرون أثناء وجودهم خارج المستشفى وخارج أوقات عملهم، وأكد أن إمكانات الدولة محدودة، فهي تعتمد على المساعدات التي تصل إليها من الدول المانحة، غير أن التحدي الأكبر الذي يواجهه المستشفى حاليًا يتمثّل في نقص الوقود؛ إذ تعمل المولدات باستمرار في ظل انقطاع الكهرباء، ما يكلّف المستشفى نحو 1000 دولار يوميًا.

**281**

هو عدد الاعتداءات الإسرائيلية على المستشفيات اللبنانية بين 8 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و24 أكتوبر 2024، قُتل فيها 163 شخصا من العاملين في القطاعين الاستشفائي والإغاثي، وجُرح المئات.

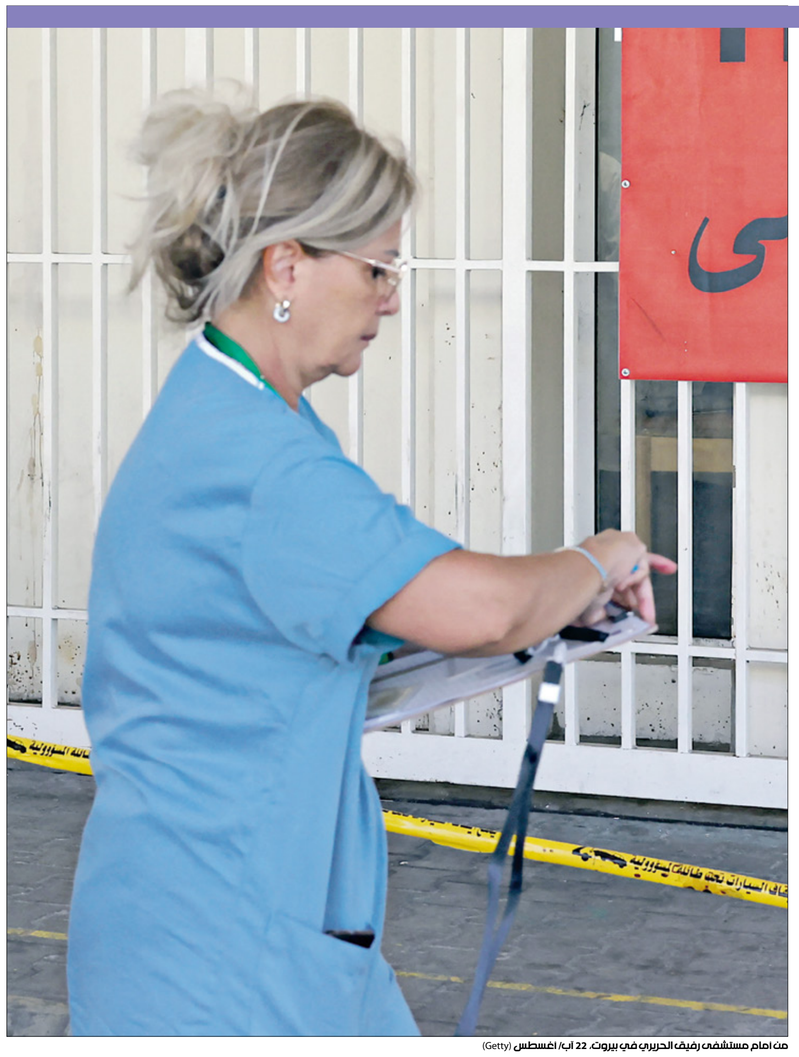

من أمام مستشفى رفيق الحريري في بيروت، 22 آب/ أغسطس (Getty)

ليبيا

# خلاف مع الحكومة يهبط بوزن الرغيف

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

يمثل رغيف الخبز في ليبيا اليوم قضية خلافية ما بين الجهات الحكومية وأصحاب المخابز. فعلى الرغم من تحديد وزارة الاقتصاد في حكومة الوحدة الوطنية سعراً إلزامياً لرغيف الخبز بربع دينار لوزن 100 غرام، إلا أن تطبيق هذا السعر يواجه عقبات كبيرة في السوق الليبية. وتشهد البلاد تقلبات في أسعار الدقيق، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج الأساسية، مما دفع العديد من أصحاب المخابز إلى التحايل على التسعيرة عبر تقليل وزن الرغيف.

وأكد مدير إدارة التجارة بوزارة الاقتصاد في حكومة الوحدة الوطنية، مصطفى قدارة، لـ «العربي الجديد» أن الوزارة أصدرت قراراً بتحديد تسعيرة جبرية لرغيف الخبز لوزن 100 غرام وبباع بسعر ربع دينار ليبي، ما يعادل أربعة أرغفة مقابل دينار واحد. جاء هذا القرار بعد انخفاض سعر الدقيق من 300 دينار إلى 220 ديناراً للقنطار، وفقاً لسعر صرف قدره 4,8 دنانير مقابل الدولار. وقد شدد قدارة على أن المخابز غير الملتزمة ستواجه إجراءات قانونية.

وأوضح فوزي بشير، صاحب مخبز في وسط العاصمة، لـ «العربي الجديد» أن التسعيرة المقترحة لا تغطي التكاليف التشغيلية للمخابز، نظراً لارتفاع أسعار المكونات الأساسية مثل الخميرة والزيت مقارنة ببداية العام. وأضاف أبو القاسم الرياني، صاحب مخبز في جنوب طرابلس، لـ «العربي الجديد» أن العديد من المخابز تتغلب على هذا التحدي عبر تقليل وزن الرغيف إلى 50 غراماً وبيع ثلاثة أرغفة بدينار واحد، في محاولة لتغطية النفقات في ظل نقص العمالة الأجنبية الماهرة في هذا المجال. وأعرب المحلل الاقتصادي محمد الشيباني، لـ «العربي الجديد» أن فرض سعر منخفض للخبز يخفف من آثار التضخم على المستهلكين، لكنه يحذر من أن تطبيق التسعيرة بشكل صارم دون مراعاة التكاليف قد يتسبب بخسائر في قطاع المخابز. ويقترح الشيباني دعم المخابز عبر خفض رسوم الجمارك على واردات الدقيق وتوفير المواد الخام بأسعار مدعومة لضمان توازن بين سعر معقول للمستهلك وربح عادل للمخابز.

وتشير الإحصائيات إلى أن واردات ليبيا من القمح زادت بنسبة 14% خلال عام 2023، حيث استوردت البلاد 1,79 مليون طن بقيمة 533 مليون دولار. وارتفعت أسعار الخبز بعد رفع الدعم الحكومي عن الدقيق في منتصف عام 2015، ما أسفر عن تضاعف الأسعار، ويُعزى ذلك إلى المضاربات التي شهدها سوق الدقيق في السنوات الأخيرة. يبلغ عدد المخابز في ليبيا حوالي 4,160 مخبزاً موزعة على مناطق البلاد، كما تستورد ليبيا نحو 90% من احتياجاتها من القمح اللين، فيما يتم توفير النسبة المتبقية من الإنتاج المحلي، والذي تراجع بسبب الوضع الأمني غير المستقر. ووفقاً لبيانات مصرف ليبيا المركزي، ارتفع معدل التضخم بنسبة 2,7% في سبتمبر الماضي، مقارنة بنسبة 2,5% في أغسطس، نتيجة لضغوط تضخمية على السلع الأساسية، ولا سيما في قطاع الأغذية والمشروبات. وقال تاجر الجملة محمد الوليدي، أحد تجار الطحين سوق الكريمية بطرابلس، لـ «العربي الجديد» إن أسعار الطحين شهدت ارتفاعاً بنسبة 30% نتيجة تطبيق ضريبة الدولار بنسبة 27%. ومع تخفيض الضريبة مؤخراً إلى 7%، حدث انخفاض طفيف في أسعار الدقيق، إلا أن هذه الانخفاضات لم تكن كافية لتهدئة الأسعار بشكل كبير. ويُعد سوق الكريمية أحد أكبر مراكز توزيع المواد الغذائية بالجملة في ليبيا، ويعكس أي تغير في أسعار الدقيق به تأثيراً واسع النطاق على أسعار الخبز في البلاد، خاصة في ظل اعتماد ليبيا الكبير على واردات القمح. وأضاف الوليدي أن الأسعار المرتفعة تأتي من شركات المطاحن التي لا تزال تفرض أسعارها على الدقيق حتى بعد التخفيف الجزئي لضريبة الدولار. وهذا يؤثر على تجار الجملة والمخابز الذين يضطرون لشراء الطحين بأسعار مرتفعة، مما يزيد من صعوبة الالتزام بتسعيرة رغيف الخبز التي حددتها وزارة الاقتصاد.

مخبز في طرابلس، 22 مارس 2022 (Getty)

## أخبار العرب

### استثمار برازيلي في الطيران المغربي

قالت وزارة الصناعة في المغرب إن شركة إمبراير البرازيلية لصناعة الطائرات وقعت اتفاقاً مبدئياً مع البلاد للاستثمار في القطاع الجوي المدني والدفاعي، بما يتضمن إنشاء مركز للصيانة والإصلاح. ومن المرجح أن تعزز منشأة الصيانة والإصلاح والتجديد فرص إمبراير للفوز بجزء من مناقصة لشراء طائرات طرحتها الخطوط الجوية الملكية المغربية في الآونة الأخيرة. وقال عبد الحميد عدو، الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الملكية المغربية، في افتتاح معرض مراكش، حيث أبرمت صفقة إمبراير، إن الشركة تعتزم زيادة أسطولها من الطائرات بأربعة أمثال إلى 200 خلال السنوات الأربعة عشرة المقبلة، لتعزيز وضعها بصفتها ناقلاً جوياً يربط أفريقيا بأوروبا والأميركتين.

### تخزين نفط كويتي في كوريا الجنوبية

قالت مؤسسة البترول الكويتية، الخميس، في بيان، إنها وقعت اتفاقية استراتيجية مدتها عامان مع مؤسسة النفط الوطنية الكورية، لتخزين أربعة ملايين برميل من النفط الخام الكويتي في منشأة التخزين التابعة للمؤسسة الكورية في أولسان بكوريا الجنوبية. وقال العضو المنتدب للتسويق العالمي الشيخ خالد أحمد الصباح إن الاتفاقية تعزز سلسلة إمدادات مؤسسة البترول الكويتية، وقدرتها على الاستجابة السريعة للطلب في الأسواق، لا سيما في ظل المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية.

### نمو الناتج المحلي السعودي 2,8%

أظهرت بيانات حكومية أولية، الخميس، أن اقتصاد السعودية نما 2,8% في الربع الثالث على أساس سنوي، بدعم من تزايد الأنشطة غير النفطية. وذكرت بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء أن نمو القطاع غير النفطي بلغ 4,2% في الربع الثالث مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، فيما زادت أنشطة الحكومة 3,1% كما ارتفع القطاع النفطي 0,3%. وكان الناتج المحلي الإجمالي قد انكمش في الربع الثاني، بسبب انخفاض الأنشطة النفطية على أساس سنوي بنحو 9%. ومن المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي في المملكة ضعيفاً هذا العام، بسبب تأثر الإيرادات الحكومية بانخفاض أسعار النفط وتراجع معدلات الإنتاج.



## تقارير عربية

قطر

# تحولات اقتصادية لخفض الدين وتنويع الدخل

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

تشهد قطر تحولات اقتصادية جذرية تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع الغاز والنفط وتنويع مصادر الدخل، بالتوازي مع مواصلة مشاريع التوسعة في حقل الشمال للغاز الطبيعي، بما يرفع الإنتاج من 77 مليون طن سنوياً إلى 142 مليون طن سنوياً في نهاية العقد الحالي. وأكد أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أن الدولة تحرص على المواءمة بين سياسة الإنفاق المتزنة، والتي أدت إلى تحسين مركزها المالي خلال السنوات الماضية، ودعم النمو والتنمية الوطنية في الوقت ذاته، حيث خصصت الموارد المالية اللازمة للمبادرات الحكومية للسنوات 2024 – 2028 وفقاً للأولويات، وبما يتماشى مع أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة، والتي تشمل دعم قطاعات التجارة والصناعة والبحوث والسياحة، والتحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، وتطوير الأنظمة المالية والإدارية وتعزيز التنمية البشرية بهدف تحقيق التنويع والاستدامة الاقتصادية. وقال أمير قطر، في افتتاح الدورة الـ53 لمجلس الشورى، في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول، إن الدولة تمكنت من خفض مستوى الدين العام من قرابة 73% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 إلى ما دون 44% بنهاية عام 2023.

**خفض مستوى الدين العام من 73% إلى ما دون 44% في 2023**

وفي هذا السياق، يرى الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة قطر، جلال قناص، أن استخدام الدين الخارجي، الذي يمثل جزءاً من السياسات المالية للبلاد، يركز على تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، ما يجعل الاقتصاد القطري قادراً على تحمل أعباء الدين واستدامته، موضحاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن حجم الدين الخارجي القطري العام الماضي بلغ نحو 180 مليار دولار، إذ تُستخدم هذه الأموال في تمويل مشاريع استراتيجية، مثل تطوير الموانئ والمطارات، وهي استثمارات تهدف إلى تعزيز الاقتصاد غير النفطي.

ويلفت إلى أن قطر تعمل حالياً على تقليل نسبة الدين من الناتج المحلي والذي كان عام 2020 عند مستوى 70%، هبطت إلى 40% بنهاية العام الماضي، ومن المتوقع أن تصل إلى ما دون 37% للتحرر من دفعات سداد الدين الفصلية وتوجيه الإنفاق إلى القطاعات الأكثر أولوية مثل التكنولوجيا والصحة والتعليم والسياحة. ويؤكد أستاذ العلوم السياسية والاقتصاد الدولي، رائد المصري، على نهج التحول في الاقتصاد القطري بعيداً عن الاقتصاد الريعي في الغاز والنفط عبر تعزيز التجارة والتصنيع، إلى جانب السياحة التي تراهن الدوحة عليها بعد نجاحها في تنظيم أول بطولة كأس العالم لكرة القدم (مونديال 2022) في الشرق الأوسط. ويشير في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى تكريس تنويع الاقتصاد ليتلاءم مع التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات عبر تطوير الأنظمة المالية والإدارية وتعزيز التنمية البشرية، والدخول في التنمية المستدامة والبيئة النظيفة، وهو ما أكد عليه أمير البلاد في افتتاح مجلس الشورى أخيراً. ويرى المصري أن هذا التنويع يرفد الدوحة بالمزيد من القوة والتأثير والنفوذ الناعم في الإقليم، ويمتص الخبرات والعمالة التكنولوجية لتكون مركز الخليج الاقتصادي وقلبه التكنولوجي. ومن هنا، وفقاً للمصري، انخفض الدين الخارجي لقطر عبر تسديد قرابة 12,5 مليار ريال تتعلق بالقروض والسندات الخارجية (الدولار 3,64 ريالات).

ويتوقع أستاذ الاقتصاد الدولي أن تصدر قطر أذونات خزينة بأربعة مليارات ريال، إذ بلغ فائض موازنتها 4,2 مليارات ريال في الربعين الثاني والثالث من 2024.

وتعتبر التحولات الاقتصادية نحو القطاعات غير التقليدية، مثل التجارة والصناعة والسياحة، جزءاً رئيساً من رؤية قطر الوطنية 2030، ويشهد القطاع التجاري والصناعي نمواً ملحوظاً، إذ تجاوز إجمالي حجم التبادل التجاري 100 مليار دولار في 2023، وتسعى قطر إلى زيادة نسبة الصادرات غير النفطية التي تشمل البتروكيماويات والحديد والصلب، وهي تشكل حالياً قرابة 20% من إجمالي الصادرات، وحقق القطاع الصناعي نمواً بنسبة 6,5% العام الماضي، مدعوماً بمشاريع تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي والاكتفاء الذاتي. وحقق قطاع السياحة نمواً ملحوظاً بعد استضافة مونديال 2022، وارتفعت إيرادات السياحة سنوياً خلال الربع الأول من العام الحالي بنحو 50%، لتسجل 10,14 مليارات ريال، مقارنة بنحو 6,77 مليارات ريال في الربع نفسه من العام 2023. وحسب بيانات مصرف قطر المركزي، نمت الإيرادات 8,41% مقارنة بإيرادات الربع الرابع من 2023 البالغة 9,35 مليارات ريال.

وتتبنى قطر تقنيات المدن الذكية وتستثمر في الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. في عام 2023، بلغ حجم الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية الرقمية نحو 1,5 مليار دولار، في حين أن معدل انتشار الإنترنت في البلاد وصل إلى 99%، وهو ما يبرز نجاح الجهود الحكومية في تعزيز التحول الرقمي. ويتوقع البنك الدولي نمو الاقتصاد القطري في عام 2024 بنسبة 2% مقارنة مع 1,2% في عام 2023، على أن يتسارع النمو إلى 2,7% في 2025. وقدر تقرير البنك الدولي نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,3% العام الجاري، على أن تحقق موازنة قطر فائضاً يوازي 4,2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2024.

سوق واقف في الدوحة، 30 ديسمبر 2023 (Getty)

## الحرب تخفض النمو في المنطقة

قال جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق النقد الدولي، إن تقديرات النمو لعام 2024 تم تعديلها بالخفض بنسبة 0,6% عن تقرير إبريل/ نيسان، ويرجع ذلك لأسباب أهمها امتداد الحرب والمزيد من تمديدات تخفيضات إنتاج النفط الطوعية التي أقرتها مجموعة أوبك+. وأضاف أن «الخبر السار» هو أن التضخم أصبح تحت السيطرة تدريجيا في جميع أنحاء المنطقة.

وتوقع صندوق النقد الدولي، الخميس، أن يرتفع النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أربعة في المائة في العام المقبل، لكن الأمر سيتوقف على التخلص التدريجي من تخفيضات إنتاج النفط وتراجع الظروف المعاكسة، بما في ذلك الصراعات في المنطقة. ومن المتوقع أن يظل النمو في المنطقة «بطيئا» عند 2,1% في عام 2024.

مال وناس

# ارتفاع أسعار الحمير في غزة... البديل الأهم للتنقل

غزة ـ **علاء الحلو**

عجز الفلسطيني، سالم أبو ريالة، عن شراء بديل لحماره الذي يعتمد عليه في جر عربة الكارو لنقل الركاب بسبب الشح والحاجة المتزايدة لها، بعد أن أصبحت في السنوات الماضية قليلة الظهور والحضور في قطاع غزة. لكن الحمير عادت إلى العمل في غزة مع تدمير الاحتلال الإسرائيلي نحو 90% من السيارات وقطع الوقود بشكل شبه كامل عن القطاع ما أجبر الفلسطينيين على العودة لاستخدام وسائل النقل البدائية والبديلة.

وأدت الندرة والحاجة إلى ارتفاع أسعار الحمير التي باتت ما بين أربعة إلى خمسة آلاف دولار للحمار الواحد، فيما كانت الأسعار تتراوح قبل الحرب بحدود ألف دولار فقط. وإلى جانب إغلاق المعابر التجارية ومنع توريد أي بضائع أو مساعدات إنسانية أو صحية، فقد تسبب الاعتماد شبه الكامل على العربات التي تجرها الدواب في نقل المواطنين والبضائع والمياه المخصصة للشرب والاستخدام اليومي في نفوق أعداد منها بسبب ضغط العمل المتواصل عليها وتقليص فترات الراحة بالتزامن مع النقص الشديد في الأعلاف والأدوية المخصصة للعلاجات البيطرية.

يوضح سالم أبو ريالة أنه نزح مع عائلته من مدينة غزة على عربة الكارو الخاصة بعمله في نقل الخضروات إلى السوق، إلا أن النقص الكبير في سيارات الأجرة بفعل منع توريد مشتقات البترول، إلى جانب فقدانه لمصدر دخله الوحيد دفعه إلى تغيير مهمة عربته وتخصيصها لنقل الركاب من سوق دير البلح وسط القطاع نحو المناطق الغربية للمدينة وبالعكس. يشير أبو ريالة لـ «العربي الجديد» إلى أن الثقل على العربة تسبب في العديد من الأعطال التي كان يصلحها بمبالغ كبيرة حفاظاً على مصدر دخله الوحيد، إلى أن تسبب الإرهاق المتواصل بنفوق حماره دون القدرة على علاجه، كما لم يتمكن من شراء آخر بسبب قلة العرض وزيادة الطلب الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق. واضطر الفلسطيني حامد أبو مصطفى لجر العربة يدوياً برفقة اثنين من إخوته لنقل براميل المياه من منطقة التحلية وبيعها في مخيمات النزوح القريبة، بعد فشله في شراء بديل عن الحصان الذي نفق جراء إصابته بجرح غائر دون القدرة على علاجه والارتفاع الجنوني في أسعار الأحصنة والحمير.

يبين أبو مصطفى لـ«العربي الجديد» أن العمل وفق الطريقة الحالية مرهق للغاية، بسبب الثقل الشديد المتزامن مع تكسير الشوارع وسيول المياه العادمة الناتجة عن طفح شبكات الصرف، إلا أنه الوسيلة الوحيدة لتوفير مصدر دخل لعائلته النازحة، والتي تعيش ظروفاً معيشية صعبة، وسط تردي أوضاعها الاقتصادية.

يوضح كذلك أنه حاول مراراً البحث عن حمار أو حصان لمساعدته في كسب الوقت وإنجاز العمل بطريقة أكثر سهولة وراحة، إلا أنه صادف أسعارا خيالية تقارب أسعار السيارات في الوقت الذي لم يتمكن فيه من الاستدانة بفعل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تخيم على جميع المحيطين به. وتسبب الغلاء وشح الدواب التي يمنع الاحتلال إدخالها كذلك في توقف العديد من العربات عن العمل، فيما اضطر بعض أصحاب تلك العربات إلى تأجيرها لجرها مقطورة خلف سيارات الأجرة كما حدث مع الفلسطيني شاكر النعيزي الذي قام بتأجير عربته في محاولة لتوفير قوت أسرته. يشير النعيزي في حديث مع «العربي الجديد» إلى أنه يحصل على أيجار متواضع لا يمكنه من توفير متطلبات عائلته، خاصة في ظل حالة الغلاء الشديد التي طاولت مختلف البضائع الأساسية، مبينا أنه فقد الأمل في الحصول على حمار بسعر مناسب يمكنه من معاودة العمل بشكل طبيعي في نقل البضائع والخضروات إلى السوق والمواطنين.

ويستخدم الفلسطينيون العربات التي تجرها الدواب بشكل أساسي في نقل البضائع وإيصال الركاب والنازحين من منطقة إلى أخرى بسبب تدمير أو توقف نسبة كبيرة من وسائل النقل الصغيرة والكبيرة عن العمل بفعل منع دخول الوقود والارتفاع الشديد في أسعار المتوفر منه على الرغم من خلطه بزيت القلي في الكثير من الأحيان، الأمر الذي أنهك تلك الحيوانات وتسبب بنفوقها أو مرضها وتوقفها عن العمل.

وتسبب الإغلاق التام في المعابر بنقص في مختلف البضائع منذ بداية العدوان الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول العام الماضي، ما أدى إلى تضاعف أسعارها إلى أكثر من 20 ضعفا، في الوقت الذي يعاني فيه ما يزيد عن مليوني فلسطيني من الأوضاع المعيشية الكارثية جراء النزوح القسري من بيوتهم ومناطقهم السكنية، وسط استمرار الاعتداءات على الأحياء السكنية في غزة.

## أخبار العالم

### ارتفاع العجز التركي 0,7%

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع عجز التجارة الخارجية لتركيا 0,7% على أساس سنوي في سبتمبر إلى 5,13 مليارات دولار.

وأوضحت بيانات معهد الإحصاء التركي أن الصادرات انخفضت 1,9% على أساس سنوي إلى 21,99 مليار دولار، كما تراجعت الواردات 1,4% إلى 27,12 مليار دولار.

وأشارت البيانات إلى أن عجز التجارة الخارجية انخفض 31,1% في الفترة من يناير إلى سبتمبر ليسجل 60,43 مليار دولار. ووفقا للبيانات الرسمية، حلت الصين في صدارة الدول المصدرة إلى تركيا بصادرات تبلغ 3,74 مليارات دولار في يوليو/ تموز، في حين بلغت الواردات من روسيا 3,30 مليارات دولار.

### اليابان تبقي على أسعار الفائدة من دون تغيير

أبقى بنك اليابان المركزي على أسعار الفائدة من دون تغيير، الخميس، كما أبقى تقريبا على توقعاته بأن يظل التضخم قرب المستهدف عند 2% في السنوات المقبلة، ما يشير إلى استعداده لمواصلة تقليص التحفيز النقدي الهائل. وكما كان متوقعا على نطاق واسع، قرر مجلس المركزي الياباني، الذي يضم تسعة أعضاء، الإبقاء على سعر الفائدة قصيرة الأجل عند 0,25% بأغلبية الأصوات.

### أرباح «شل» تتجاوز التوقعات

أعلنت شركة شل للنفط والغاز، الخميس، تحقيق أرباح في الربع الثالث بلغت ستة مليارات دولار، وهو ما تجاوز التوقعات بنسبة 12%، إذ عوضت مبيعات الغاز المرتفعة ضعف نتائج التكرير وتجارة النفط. وانخفضت أرباح شل المعدلة، أو تعريفها صافي الربح، 4% مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة ومقارنة بتوقعات المحللين بتحقيق أرباح بقيمة 5,36 مليارات دولار.

أسواق عالمية

يبدو أن قمة بريكس الأخيرة التي عقدت في كازان (روسيا) أثارت الكثير من الشكوك في واشنطن حول الاعتماد على الهند في محاصرة الصين، وبيّنت أن العلاقات بين بكين ونيودلهي ربما تعود لتخدم المصالح بعد العداء الذي أدى إلى حدوث تصادم عسكري حدودي

# الهند وأميركا

## ملامح تعكّر العلاقات بعد تقارب نيودلهي وموسكو وبكين

لندن ـ **موسى مهدي**

ثمة مؤشرات على أن هناك ما يعكر صفو العلاقات الهندية الأميركية في الوقت الحالي، فبعد الحديث لسنوات عن علاقات متينة وشراكة متجددة واستثمارات ضخمة، وتأكيد أميركي على دور الهند بوصفها شريكاً دفاعياً، وأهمية الدولة الآسيوية في دعم الاستقرار العالمي، يطرح محللون غربيون حالياً سؤالاً: هل انتهى شهر العسل بين واشنطن ونيودلهي، وبعده تتجه أميركا لفرض عقوبات على الهند بسبب خرق شركاتها العقوبات الغربية على روسيا، والتقارب الملحوظ مع موسكو الذي ظهر في احتفاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي خلال زيارته موسكو في يوليو/تموز الماضي، ودعوة الأخير بوتين لزيارة الهند في عام 2025، متجاهلاً مذكرة «المحكمة الجنائية الدولية» باعتقال الزعيم الروسي؟ يبدو أن هنالك برودة في العلاقات بين البلدين بعد تسوية الخلافات الحدودية بين الهند والصين، التي رتب لها بوتين قبل قمة بريكس الأخيرة، والتلميح للهند بقيادة كتلة الدول النامية، في أعقاب تسوية الخلافات ودفء العلاقات بين رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ونظيره الصيني شي جين بينغ في قمة بريكس بمدينة كازان الروسية. وتعمل واشنطن منذ أكثر من عقدين على بناء علاقات قوية مع الهند، حيث تنظر إلى نيودلهي باعتبارها شريكاً طبيعياً بسبب المخاوف المشتركة حيال صعود الصين. ويرى محللون أن إمكانية فرض الولايات المتحدة عقوبات على الهند قضية معقدة تتأثر بعوامل جيوسياسية مختلفة على رأسها العلاقات التجارية، إذ تعد الولايات المتحدة الآن أكبر شريك تجاري للهند، وتبلغ قيمة التجارة بين البلدين 130 مليار دولار، كما أن هناك مخاوف لدى واشنطن من خسارة ثاني أكبر حليف في آسيا بعد اليابان، وبالتالي ترك الفضاء الجغرافي الآسيوي للنفوذ الصيني.

وفي حين لم يجر فرض عقوبات مباشرة على الحكومة الهندية نفسها حتى الآن، فإن الدعم المستمر للكيانات الروسية من قبل الشركات الهندية يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التدقيق والعقوبات المحتملة ضد شركات أو قطاعات إضافية داخل الهند في المستقبل. ويرى محللون أنه على الرغم من عدم وجود عقوبات واسعة النطاق حالياً ضد الهند، فإن الإجراءات المحددة ضد الشركات الفردية تشير إلى نهج حذر من جانب الولايات المتحدة، والذي يمكن أن يتطور إلى عقوبات واسعة إذا توثقت ارتباطات الهند المستقبلية مع روسيا والصين. وكشفت الولايات المتحدة عن حملة عقوبات جديدة تستهدف روسيا وأطراف ثالثة يعتقد أنها تساعدها في الالتفاف على شبكة العقوبات الغربية الآخذة في الاتساع، وشملت قائمة العقوبات أربع شركات هندية. وتحاول الولايات المتحدة تعطيل إمدادات الأجزاء والمكونات التكنولوجية والصناعية التي تساعد آلة الحرب الروسية وقطاع الدفاع عبر هذه العقوبات.

ووفق موقع «زيرو هيدج» الأميركي، في تقرير مساء الأربعاء، يدرج الإجراء الجديد لوزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجية ما يقرب من 400 كيان وشخص جديد ينتمون إلى أكثر من اثنتي عشرة دولة، ضمن العقوبات. وقالت وزارة الخارجية إن هذه الخطوة توصف بأنها «الحملة الأكثر تنسيقاً حتى الآن ضد تهرب الدول من عقوبات الحظر ضد روسيا». وأضافت الوزارة الأميركية، أن «هذه العقوبات تبعث رسالة جدية إلى كل من الحكومات والقطاع الخاص في هذه الدول مفادها أن الحكومة الأميركية ملتزمة بمكافحة التهرب من عقوباتها ضد روسيا ومواصلة الضغط على روسيا لإنهاء حربها في أوكرانيا». وبالإضافة إلى الكيانات في روسيا، تصل العقوبات الجديدة إلى تركيا والصين والإمارات وتايلاند وماليزيا والهند. ووفق تقرير رويترز، أمس الخميس، قال مسؤول أميركي لم يذكر اسمه: «بالنسبة للهند، كنا مباشرين وصريحين للغاية معهم بشأن المخاوف التي لدينا بشأن ما نعتبره نوعاً من الاتجاهات الناشئة في ذلك البلد والتي نريد إيقافها قبل أن تبتعد كثيراً على الطريق». وقد صاغ أحد كبار مسؤولي إدارة جو بايدن هذا الأمر على أنه تحذير جدي وإشارة إلى الهند بضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد الشركات التي تتعامل مع روسيا. وجرى استهداف شركة فوتريفو، ومقرها الهند، بالعقوبات، نظراً لأنها تزود شركة أورلان المصنعة للطائرات بدون طيار والتي يوجد مقرها بروسيا. ومن بين الشركات الهندية الأخرى المدرجة في قائمة العقوبات الأميركية شركة ASCEND AVIATION INDIA PRIVATE LIMITED، التي تقول وزارة الخارجية إنها «أرسلت أكثر من 700 شحنة إلى شركات مقرها في روسيا» في الفترة من مارس/آذار 2023 إلى مارس 2024، وتضمنت هذه الشحنات ما تزيد قيمته عن 200 ألف دولار من عناصر CHPL التي تعد من مكونات الطائرات. كما ضمت القائمة شركة MASK TRANS، «وهي شركة مقرها الهند قامت بتوريد ما قيمته أكثر من 300 ألف دولار لشركة هندسة روسية. وأعلن نائب وزير الخزانة المسؤول عن مراقبة تنفيذ العقوبات الأميركية، والي أديميمو، أن «الولايات المتحدة وحلفاءها سيواصلون اتخاذ إجراءات حاسمة في جميع أنحاء العالم، لوقف تدفق الأدوات والتكنولوجيات الحيوية التي تحتاجها روسيا لشن حربها ضد أوكرانيا». وتأمل واشنطن ممارسة الضغط على الدول، لكي تلتزم بالعقوبات ضد روسيا؛ ومع ذلك، فإن العقوبات تهدد بإثارة التوتر بين الولايات المتحدة وحلفائها. يُذكر أن واشنطن قلقة من التقارب الصيني الهندي الذي سيساهم في تهديد استراتيجيتها الخاصة بمحاصرة الصين في آسيا، ويفتح الباب أمام تعاون أكبر بين نيودلهي وتقارب شي ـ بوتين. وما يثير قلق واشنطن أكثر أن الاجتماع الرئيسي لمجموعة بريكس، الذي استضافته مدينة كازان بروسيا الأسبوع الماضي، أظهر أن فلاديمير بوتين بعيد عن العزلة واختتم بلحظات دافئة وعناق حار بين الرئيس الروسي ورئيس وزراء الهند ناريندرا مودي. وتاريخياً، كانت العلاقة بين الولايات المتحدة والهند شديدة التعقيد وتتأرجح بين التعاون في مجالات مثل الدفاع والتجارة والتكنولوجيا والمخاوف من تقارب الهند مع روسيا، خاصة أن الهند على مدى عقود، اعتمدت بشكل كبير على الأسلحة الروسية، التي شكلت جزءاً كبيراً من ترسانتها الدفاعية. وقد جرى تجهيز الجيش الهندي بمختلف الدبابات والبنادق والطائرات روسية الصنع، بما في ذلك طائرات سوخوي المقاتلة وطائرات الهليكوبتر من طراز MI-17. ووفقاً للمعلومات المقدمة، فإن اعتماد الهند على الأسلحة الروسية أخذ في التناقص بين عامي 2017 و2022 بسبب التقارب مع أميركا، حيث انخفضت حصة روسيا من واردات الهند الدفاعية من 62% إلى 45%. ويقول محللون رغم أن روسيا لا تزال أكبر مورد للأسلحة للهند، فإنها تواجه منافسة متزايدة من الدول الأخرى، وبرزت فرنسا بكونها مورداً بديلاً مهماً، فقد استحوذت على حصة 29% من واردات الأسلحة الهندية، وفق بيانات وزارة التجارة الهندية. وتساهم الولايات المتحدة أيضاً في المشتريات الدفاعية للهند ولكن على نطاق أصغر بكثير (11%).

ومنذ تطبيق القوى الغربية العقوبات على الطاقة الروسية تستفيد الهند من النفط الروسي الرخيص. ووفق البيانات التي أوردها مركز أبحاث الطاقة والهواء النقي الأوروبي، زادت الهند بشكل كبير وارداتها من النفط الروسي منذ بداية الصراع الأوكراني في فبراير/شباط 2022. واعتباراً من يوليو 2023، استوردت الهند ما يقرب من 2,8 مليار دولار من النفط الخام من روسيا. وكان هذا بمثابة تحول كبير في استراتيجية خفض كلف الطاقة في الهند. ومثلت الواردات البترولية من روسيا ما يقرب من 40% من إجمالي مشتريات الهند من النفط في عام 2022. وقبل حرب أوكرانيا، كان النفط الروسي يشكل أقل من 1% من إجمالي واردات الهند من النفط. ومع ذلك، ونظراً لتوافر الخام الروسي بسعر مخفض في أعقاب العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على روسيا، استفادت الهند من هذه الفرصة لتأمين إمدادات نفط أرخص. وبحسب معطيات متداولة، فإن ما يقرب من 80% من واردات الهند من الوقود الأحفوري من روسيا كانت عبارة عن نفط خام، مما يسلط الضوء على الدور الحاسم الذي يلعبه الخام الروسي في تلبية احتياجات الهند من الطاقة. وعلى الرغم من أن واشنطن أعربت مراراً عن عدم رضاها عن تطور علاقات الطاقة بين موسكو ونيودلهي، ولكنها لم تفرض عليها عقوبات مثل تلك التي فرضتها على شركات دول أخرى.

رئيس الوزراء الهندي يتوسط شي وبوتين، (ميخائيل سيفتلوف/ Getty)

**130 مليار دولار قيمة التجارة المتبادلة بين الولايات المتحدة والهند**

### قاعدة تقنية للشركات الأميركية

نمت العلاقات التجارية بين الهند والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، وكان من المتوقع أن يصل إجمالي التجارة الثنائية بين البلدين إلى ما يقرب من 300 مليار دولار سنوياً بحلول الفترة من 2026 إلى 2027. وتركز الولايات المتحدة على الهند بما هي قاعدة محتملة لنقل أعمال شركات التقنية إليها من الصين. وتطمح الهند أن إلى يساعد هذا التحول التقني في زيادة الناتج المحلي وتوفير فرص عمل وتدريب لخريجي الجامعات التقنية.

# اليورو قد يتراجع بنسبة 10% في حال فوز ترامب

يبدو أن أوروبا قلقة من احتمال تأثير فوز ترامب على مستقبل تجارتها مع أميركا ومستقبل اليورو

بروكسل ـ **العربي الجديد**

ربما ستواجه أوروبا خسائر اقتصادية كبيرة، إذا فاز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية المقبلة، بسبب سياساته التجارية الحمائية المقترحة. ووفقاً لباحثين ومحللين استشارتهم «يوروبنيوز»، فإن فوز ترامب من المرجح أن يعني قدراً أقل من القدرة على التنبؤ، وتعاوناً أقل مع الحلفاء العالميين مثل الاتحاد الأوروبي، والمزيد من التوترات التجارية مع الصين. ووفق مصارف استثمارية، فإن أوروبا قلقة من مستقبل تجارة شركاتها مع أميركا وتداعيات ذلك على تراجع عملتها وجاذبية أصولها المالية. ويتوقع مصرفيون أن يؤدي فرض الرسوم الجمركية والتحول الأميركي نحو السياسة الحمائية إلى هبوط سعر صرف اليورو. ويتوقع مصرف أي أن جي الهولندي في تحليل أن يتراجع اليورو بنسبة تصل من 3% إلى 10%. ومن شأن اليورو الأضعف أن يجعل الواردات أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلكين والشركات الأوروبية في القارة العجوز، مما قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية داخل أوروبا. ومطلع أكتوبر/ تشرين الأول، أكد ترامب مجدداً عزمه فرض رسوم جمركية بنسبة 60% على السلع من الصين، وما يصل إلى 20% لكل من هم خارجها بما فيها الاتحاد الأوروبي. من جانبه، قال مصرف غولدمان ساكس الاستثماري الأميركي في تحليل حديث، إن اليورو قد يتراجع بنسبة تصل إلى 10% مقابل الدولار إذا فاز دونالد ترامب والجمهوريون في الانتخابات الأميركية الشهر المقبل وسنوّا تعريفات عالمية ورسوماً جمركية عالية وتخفيضات ضريبية محلية سخية. في هذا الصدد، قالت راشيل تاوسندفروند، زميلة أبحاث بارزة في المجلس الألماني للعلاقات الخارجية في برلين لشبكة الإعلام الأميركية «في أي» في تعليقات أمس الخميس: «إن مركزية أوروبا في السياسة الخارجية الأميركية تختلف عما كانت عليه في السنوات السابقة». وأضافت أن الولايات المتحدة ستواصل توجهها نحو آسيا، وهذا يعني أن على أوروبا أن تكثف جهودها ويتعين عليها أن تصبح شريكا أكثر قدرة على إدارة مجالها الأمني والاقتصادي».

وتتوقع يورو نيوز، في تحليل يوم الأربعاء، أن تعيد إدارة ترامب فرض تعريفات واسعة النطاق على الواردات من أوروبا، مع مقترحات فرض ضريبة بنسبة 10%. وهذا من شأنه أن يزيد بشكل مباشر من تكلفة السلع الأوروبية التي تدخل السوق الأميركية، مما يجعلها أقل قدرة على المنافسة مقارنة بالمنتجات المحلية أو الواردات من البلدان التي لا تخضع لهذه التعريفات. ومن المرجح أن يكون التأثير المباشر هو انخفاض الصادرات من أوروبا إلى الولايات المتحدة، مما قد يؤدي إلى خسائر كبيرة في الإيرادات للشركات الأوروبية التي تعتمد على الأسواق الأميركية. وقبل أيام، حذرت مجموعة كبيرة من الاقتصاديين في «وول ستريت» من أن خطط ترامب لزيادة الرسوم الجمركية ستؤدي إلى ارتفاع التضخم وكبح النمو الاقتصادي، خصوصاً إذا قام الشركاء التجاريون للولايات المتحدة بالانتقام.

وقد يجد البنك المركزي الأوروبي نفسه مقيداً في قدرته على الاستجابة بفعالية لهذه التحديات بسبب الضغوط التضخمية المحتملة الناجمة عن ارتفاع تكاليف الواردات إلى جانب ركود توقعات النمو. ويشير محللون إلى أنه إذا تصاعدت التوترات التجارية، فقد يتعرض البنك لضغوط للحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة أو حتى خفضها بشكل أكبر، الأمر الذي قد تكون له آثار طويلة المدى على الاستقرار المالي في أوروبا. ووفق وكالة يورو نيوز، أمس الخميس، بلغ معدل التضخم في منطقة اليورو 2% في أكتوبر الماضي، متجاوزاً التوقعات ومرتفعًا عن 1,7% في سبتمبر، مدفوعًا بأسعار الخدمات والمواد الغذائية. وشهدت ألمانيا زيادات غير متوقعة في الأسعار. ووصل مؤشر أسعار المستهلكين إلى 2% على أساس سنوي، متجاوزاً توقعات الاقتصاديين البالغة 1,9% ويمثل ذلك ارتفاعًا طفيفًا من 1,7% في سبتمبر، وفقًا لتقديرات أولية صادرة عن مؤسسة الإحصاءات الأوروبية يوروستات.

وعلى الرغم من أهداف البنك المركزي الأوروبي لخفض التضخم، فإن الارتفاع الأخير في الأسعار يثير التساؤلات حول كيفية تأثير التضخم على السياسات النقدية للبنك في الأشهر المقبلة.

**تراجع اليورو ربما يعيد التضخم إلى أوروبا ويقلل جاذبية الأصول**

مقر المركزي الأوروبي في فرانكفورت، 17 مارس 2024 (كيريك كودريفيتشيف/ Getty)

# غلق مبنى بمطار بن غوريون

نيويورك ـ **العربي الجديد**

قالت صحيفة ذا ميديا لاين الأميركية، مساء الأربعاء، إن السلطات الإسرائيلية قررت إغلاق المبنى رقم 1 مؤقتاً من مطار بن غوريون الإسرائيلي اعتباراً من اليوم الجمعة، ويمتد الإغلاق حتى مارس 2025 بسبب الانخفاض الحاد في السفر الجوي منذ عملية طوفان الأقصى على إسرائيل في 7 أكتوبر 2023. ووفق التقرير، أفادت هيئة المطارات الإسرائيلية بأن أعداد الركاب اليومية انخفضت إلى 20 ألف مسافر فقط، مع وجود رحلات داخلية محدودة فقط إلى مدينة إيلات لا تزال تستخدم المبنى رقم 1. وستُعمل الرحلات الدولية فقط من المبنى رقم 3، مما يؤثر على شركات الطيران ذات الميزانية المحدودة التي تعتمد على انخفاض تكاليف التشغيل في المبنى رقم 1. وبحسب الصحيفة التي تصدرها مجموعة يهودية في نيويورك، فإن العديد من شركات الطيران منخفضة التكلفة أوقفت رحلاتها إلى تل أبيب، بما في ذلك WIZZ AIR وRYANAIR وEASYJET، التي أعلنت أنها لن تستأنف الخدمة حتى أوائل العام المقبل 2025.

وقال مارك فيلدمان، مدير شركة ديسنهوس DIESENHAUS، وخبير صناعة السفر منذ فترة طويلة، لصحيفة THE MEDIA LINE إنه ليست هناك حاجة لإبقاء المبنى رقم 1 مفتوحًا دون حركة مرور واردة. وقالت معظم شركات الطيران التي تحدث إليها فيلدمان إنها مستعدة لاستئناف رحلاتها إلى إسرائيل، ولكن فقط بعد وقف كامل لإطلاق النار. وأشار إلى أن «وقف إطلاق النار المؤقت لن ينهي الأمر».

وقبل عملية طوفان الأقصى، كانت إسرائيل تشهد موسمًا سياحيًا قويًا. وفي سبتمبر/ أيلول 2023، زار البلاد ما يقرب من 300 ألف سائح. ولكن في أعقاب عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر/تشرين الأول، انخفض هذا العدد بشكل كبير. وبحلول أكتوبر/تشرين الأول الماضي، انخفض عدد السائحين الوافدين إلى حوالي 89 ألف سائح، ثم انخفض مرة أخرى إلى حوالي 38 ألف سائح في نوفمبر/تشرين الثاني ويمثل هذا انخفاضًا مذهلاً في أعداد الزوار ويشير إلى تأثير شديد على قطاع السياحة من جراء الحرب على غزة التي دخلت عامها الثاني.

ويقول محللون، إن العواقب المالية لهذا الانخفاض مثيرة للقلق بالقدر نفسه. وبحسب بيانات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، انخفض دخل السياحة الإسرائيلية من حوالي 1,4 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2023 إلى حوالي 464 مليون دولار في الربع الأخير. ولا يوضح هذا الانخفاض الحاد فقدان الزوار فحسب، بل يوضح أيضًا انخفاضًا كبيرًا في الإيرادات التي تدعم الشركات المحلية والاقتصاد. وأدت الحرب المستمرة إلى إغلاق مئات من شركات السفر والسياحة أبوابها بشكل دائم أو مؤقت بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة ونقص العملاء. وتشير التقارير إلى أن ما يصل إلى 46 ألف شركة قد أغلقت أبوابها منذ بداية عملية طوفان الأقصى.

**أعداد الركاب اليومية انخفضت إلى 20 ألف مسافر فقط**

مطار بن غوريون يواجه أزمة سفر، 6 أغسطس 2024 (جيك كوهين ماغين/فرانس برس)

رؤية

# مشروع قانون المالية 2025: هل من انفراجة للجزائريين؟

**سهام معط الله**

تمخَّض اجتماع مجلس الوزراء الجزائري، الذي تناول مشروع قانون المالية لسنة 2025 في السادس من أكتوبر/ تشرين الأوّل الماضي، عن نموذج مالي ظاهره استمرار السخاء المالي وباطنه بقاء الأوضاع الاقتصادية الراهنة على ما هي عليه. وتتمثَّل أبرز ملامح هذا المشروع في الابتعاد التامّ عن الزيادات الضريبية التي تمسّ الحياة اليومية للمواطنين، ومنح تحفيزات وإعفاءات ضريبية للمؤسّسات الناشئة وحاضنات الأعمال. واستحداث الوكالة الوطنية للتوازنات الكبرى لميزانية الدولة والاستشراف والتخطيط بغية متابعة الميزانيات الفرعية والقطاعية، وإنجاز مليوني مسكن، وخلق 450 ألف منصب عمل جديد، ورفع كل من المنحة السياحية لفائدة المسافرين ومنحة حجَّاج بيت الله الحرام ومنحة الطلبة داخل الوطن وخارجه.

في الواقع، ينمّ هذا المشروع عن أنّ موازنة 2025 ستكون أكبر من سابقاتها لتتمكَّن فعلياً من تغطية النفقات المرتقبة التي تصل بشكل غير مسبوق إلى 16794,6 مليار دينار جزائري (126 مليار دولار)، لتجد بذلك حكومة الوزير الأوّل نذير العرباوي نفسها أمام ثلاثة اتِّجاهات يصعب، إن لم يكن مستحيلاً، التوفيق بينها: رصد المبالغ المالية المطلوبة، والإصلاح الشامل والسريع للمنظومة الجبائية لتغطية نفقات التسيير على الأقلّ دون إلحاق الضرر بالطبقات الوسطى والفقيرة، وإيجاد حلّ لسدّ العجز المتفاقم الذي يُسجِّله مشروع موازنة 2025 والمُقدَّر بـ8271,5 مليار دينار (62 مليار دولار)، دون اللّجوء لسياسة التمويل غير التقليدي، علماً أنّ هناك ارتفاعاً خطيراً بنسبة 37,86% في هذا العجز مقارنة بنظيره المُسجَّل في موازنة 2024 والذي قُدِّر بأكثر من 6000 مليار دينار (45 مليار دولار).

ففي ظلّ استحالة كل من التخلُّص النهائي من الاقتصاد الريعي والتبعية للمحروقات وترشيد الإنفاق العام نظراً لضرورة الوفاء بالوعود التي قطعها الرئيس خلال حملته الانتخابية، سيكون التحدِّي الأوّل والأهمّ الذي تواجهه الحكومة هو التوصُّل إلى طريق للخروج من متاهة علاج عجز الموازنة العامة وتصحيح المسار المالي، يكشف مشروع قانون المالية لسنة 2025 بشكل جليّ وواضح عن رغبة الحكومة في ضمان الاستقرار الاقتصادي، ومواصلة التنمية بوتيرة متزايدة وإعطاء دفعة قويّة للإنتاج والاستثمار، وإظهار إدارة مالية صارمة وشفّافة تتماشى مع تطلُّعاتها لتحسين كفاءة الإنفاق العام، لكن سرعان ما تصطدم تلك الرغبة المُحاطة بتفاؤل التوقُّعات الاقتصادية للعام القادم بجدار التحدِّيات المالية التي تفرضها عوامل عدّة، مثل استعصاء إيجاد حلول مبتكرة لتعزيز الإيرادات وتخفيف الأعباء المالية، وفشل مساعي الحكومات المتعاقبة منذ عقود في رفع صادرات البلاد غير النفطية التي لم تتجاوز 5,058 مليارات دولار بحسب التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023، أي نصف ما كان مخطَّطاً له في سنة 2023 وأقلّ بنحو 15,4% ممّا تمّ تسجيله فعلياً في عام 2022.

يستهدف مشروع قانون المالية لسنة 2025 تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 4,5%، أي ما يفوق بقليل نسبة 4,2% المتوقَّعة في قانون المالية لعام 2024، لكن يجب الإشارة إلى أنّ الأثر التنبيطي للزيادة غير المسبوقة في النفقات الجارية (نفقات التسيير) غير المنتجة قد يتفوَّق على الأثر التحفيزي للزيادة المعتبرة في النفقات الرأسمالية (نفقات التجهيز)، الأمر الذي قد يعرقل بشكل جدِّيّ تحقيق ذلك الارتفاع المُخطَط له في ما يتعلّق بالنمو الاقتصادي، هذا علاوة على التراخي الذي سيُحدثه التضخُّم الآخذ في الارتفاع بلا هوادة في معدّل النمو الاقتصادي، فلم تخرج الحكومة لحدّ الآن بخطّة مدروسة وواضحة وقابلة للتنفيذ للتخفيف من حدّة التضخُّم الذي من المتوقَّع أن يصل إلى 7,55% في نهاية السنة الجارية وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي.

من ناحية أخرى، ينجح كل من التضخُّم وغلاء المعيشة كل مرّة في أخذ أضعاف ما تضعه الحكومة في جيب المواطن من خلال منِح البطالة، الزيادات في الأجور، والاستمرار في دعم المواد الأساسية وأسعة الاستهلاك، فلم تتمكّن مساعي الحكومة الحثيثة لتجسيد الطابع الاجتماعي للدولة من وضع حدٍّ لمعاناة المواطنين من تهاوي القدرة الشرائية التي سقطت فعلياً للحضيض بفعل تهاوي قيمة الدينار الجزائري الذي يواصل اتِّجاهه التنازلي، وجشع المضاربين، وضعف تنظيم السوق الداخلية، والاحتكارات الناتجة عن غياب الرقابة، وسياسة خنق الاستيراد الهادفة مبدئياً للتباهي بصعود احتياطي النقد الأجنبي، والتي ساهمت بلا شكّ في ارتفاع أسعار العديد من السلع والمنتجات المحلية في ظلّ غياب المنافسة الحرّة.

في هذه النقطة تحديداً، لا بُدَّ من تسليط الضوء على تكالب العديد من التجّار على رفع أسعار السلع المستوردة بمجرَّد ارتفاع سعر صرف اليورو والدولار في السوق الموازية التي تُعدّ الملاذ الأوّل والأخير للباحثين عن العملات الصعبة، في ظلّ الافتقار التامّ لمكاتب الصرف المعتمدة التابعة لبنك الجزائر، لتَكرّ على أثر ذلك مسبحة الغلاء. في مطلع أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قفز سعر بيع اليورو الواحد بشكل جنوني إلى 260 ديناراً، بينما وصل سعر بيع الدولار الواحد إلى 225 ديناراً بالسوق السوداء، في الوقت الذي يستقرّ فيه سعر العملات بالبنك المركزي الجزائري، أما السائل عن شراء هاتين العملتين فلن يُهمين عليه سوى الشعور بالإحراج والإحباط نتيجة الرفض الفوري لطلبه.

يرجع سبب جنون السوق السوداء للعملة الصعبة إلى زيادة الطلب، وتزايد وتيرة استيراد السيارات المستعملة لأقلّ من ثلاث سنوات في ظلّ تجميد استيراد السيارات وشلل صناعتها في الجزائر، وانتشار إشاعة حذف صفر من العملة الوطنية لشفط أموال بارونات السوق السوداء، ومساءلتهم. ونظراً لعدم القدرة أو عدم الرغبة في حلّ مشكلة سوق الصرف غير الرسمية في الجزائر بشكل جذريّ، اكتفى مشروع قانون المالية لسنة 2025 باللُّجوء إلى مسكِّنات ضعيفة المفعول تتمثَّل في رفع المنحة السياحية التي يحصل عليها المسافرون مرّة واحدة في السنة، والتي من المُستبعد تماماً أن تتجاوز 500 يورو، وحظر كُل من البيع والتنازل عن السيارات المستوردة لأقلّ من ثلاث سنوات قبل انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ اقتنائها. خلاصة القول، لا يحمل مشروع قانون المالية لسنة 2025 أيّ جديد في جعبته للطبقات الفقيرة والمتوسِّطة الراغبة في الإفلات من براثن الغلاء الفاحش، ولا للمواطنين التوّاقين لاقتناء سيارة جديدة بالأسعار المعمول بها في كل أنحاء العالم.